

تقرير فحص محدود
للقوائم المالية الدورية لشركة غاز مصر
في ٢٠٢١/٣/٣١

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة غاز مصر
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة:

قمنا بأعمال الفحص الممنوع لقائمة المركز المالي لشركة غاز مصر في ٢٠٢١/٣/٣١ بإجمالي أصول بلغت نحو ٤.٢١٨ مليار جنيه وكذا قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ بصافي ربح نحو ٦ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتحصر مسؤوليتنا في ابداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ونقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس ابداء استنتاج متحفظ:

- تضمنت الإستثمارات المالية في شركات شقيقة في ٢٠٢١/٣/٣١ بطريقة حقوق الملكية نصيب الشركة في حقوق ملكية شركة يونيون جاس على أساس القوائم المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١ ويتصل بهذا الشأن حساب نصيب الشركة في حقوق الملكية بالشركات الشقيقة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وتأثر القوائم المالية بها في تاريخ المركز المالي وكان يتعين إجراء المعالجة في القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١.
- تضمن رصيد العملاء في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٩٣ مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ أكثر من عام وتم عمل اضمحلال لهم بنحو ٢٧ مليون جنيه حسب الدراسة المعدة بمعرفة الشركة الأمر الذي نرى معه عدم كفاية الاضمحلال لتلك الأرصدة.
- تضمن حساب أطراف ذوي علاقة أرصدة مدينة والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى نحو ٣٧٠ مليون جنيه قيمة أعمال نحت التسليم تخص بعض العملاء لأعمال تم تنفيذها ولم يتم اعداد مستخلصات معتمدة من العملاء بشأنها منها نحو ١٥٨ مليون جنيه منذ أكثر من عام.

- بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ١٣١ مليون جنيه حسب الدراسة المعدة بمعرفة الشركة ولم نواف بدراسة معتمدة من المستشار الضريبي للشركة بالمخصصات الواجب تكوينها لمواجهة كافة الإلتزامات الضريبية المحتملة.

الإستنتاج المتحقق:

وفي ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء في الفقرات السابقة لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المشار إليها أعلاه لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة غاز مصر في ٢٠٢١/٣/٣١ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية.

فقره توجيه الانتباه:

مع عدم اعتبار ما يلي تحفظا :

- بالإشارة إلى الإيضاح رقم (٢/ ٣٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والذي يشير إلى بعض الآثار الناتجة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد -١٩) المستجد على نتائج أعمال الشركة ولم يتم تحديد حجم هذا التأثير على قيمة عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها حيث يعتمد حجم تأثير الجائحة المشار إليها على المدى المتوقع لإنهاء هذه الجائحة عندها وما يترتب على ذلك من آثار حاليا ومستقبلا.

- تضمنت الأرصدة المدينة طرف مصلحة الضرائب نحو ١٢٨ مليون جنيه رصيد مستحق للشركة بموجب اخطار مصلحة الضرائب في ٢٠١٨/٢/١٣ قيمة فروق ضريبة شركات أسوأ تم إنهاء النزاع بشأنها إلا أنه لم يتم استخدامها في سداد المستحقات الضريبية منذ ذلك الحين.

- حققت الشركة صافي ربح بنحو ٦ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٢١/١/١ إلى ٢٠٢١/٣/٣١ وقد ساهم في تحقيق ذلك الفائز بنحو ٨٧ مليون جنيه قيمة إيرادات استثمارات ونحو ١٠ مليون جنيه عوائد دائنة وإيرادات متتوية.

تحريرا في ٢٠٢١/٦/١٥

مدير عام

نائب مدير الإدارة

محمد أشرف المصري

(محاسب/ محمد أشرف المصري)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

محمد رشدي

(محاسب/ علاء عبد الفتاح عبد المتجلي)
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

يعتمد،،،،،،

وكيل الوزارة

مدير الإدارة

محمد أحمد

(محاسب/ محمد أحمد محمد عبد الفتاح)